Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab/

The chapter on the subject and predicate from Al-Kafiya in the science of grammar By Hussein bin Abdullah Jalabi Ali Al-Adranawi (d. 1050 AH)

Mohamad Jasim Mohamed
Department of Arabic Language /College of Arts,
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Maan Yahya Mohammed
Department of Arabic Language / College of Arts /
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Article Information

Article History:
Received Feb:: **28//2025**
Revised Mar **11/2025**
Accepted Mar: **17/2025**
Available Online Sept.1/2025

Keywords:
Explanation,
Method,
Authorship

Correspondence:
Maan Yahya Mohammed
maan.y.a@uomosul.edu.iq

Abstract

Our research is concerned with investigating and studying the topic of (subject and predicate) from the book: Al-Kafiya fi Ilm Al-Nahw (in grammatology), by Sheikh Hussein bin Abdullah Jalabi Ali Al-Adrenawi, who is considered, in addition to his grammatical leadership, one of the pillars of the Hanafi school of thought in his time. He is one of the Turkish scholars whose knowledge and work shone despite the dryness in writing and classification that prevailed during the period in which he lived, in which scholars were satisfied with marginal notes and explanations of grammatical texts. However, despite all of that, it did not prevent the emergence of renewed scholars from time to time who excelled in classification, arrangement, approximation, explanation and methodology. Our author is only one of those distinguished group who tried to restore the luster of Arabic grammar by purifying it from explanations and marginal notes, and reclassifying it in a way that brings it closer to the minds, avoiding what many grammar authors fell into, which is the increase in grammatical differences that dominated most of the grammar books that preceded his writing.

DOI: 10.33899/radab.2025.157828.2328, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

باب المبتدأ والخبر من الكافية في علم النحو لحسين بن عبدالله جلبي آلي الأدرنوي (ت1050هـ)- تحقيق ودراسة -

محمد جاسم محمد * **معن يحيى محمد ****

المستخلص:

يُعنى بحثنا بتحقيق ودراسة باب (المبتدأ والخبر) من كتاب: الكافية في علم النحو، للشيخ حسين بن عبدالله جلبي آلي الأدرنوي، الذي يعدُّ إلى جانب إمامته النحوية، أحد أعمدة المذهب الحنفي في زمانه، وهو من العلماء الأتراك، الذين بزغ نور علمهم وعملهم رغم الجفاف

*** قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل – العراق**
**** قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل – العراق**

في التأليف والتصنيف الذي كان قد ساد إبان المُدَّة التي عاشها، والذي اقتنع فيه العلماء بالحواشي وشرح المتون النحوية، ولكن مع ذلك كله لم يكن مانعا من أن يظهر بين الفينة والفينة علماء مجددون أجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا وشرحا ومنهجا، وما مصنفنا إلا واحد من أولئك الثلة المجيدين الذين حاولوا أن يعيدوا للنحو العربي رونقه، عن طريق تنقيته من الشروح والحواشي، وإعادة تصنيفه على صورة تقربه من الأذهان، متجنبا ما وقع فيه كثير من مؤلفي النحو من الإكثار من الخلافات النحوية التي سيطرت على أكثر مؤلفات النحو التي سبقت تأليفه.

الكلمات المفتاحيَّة: شرح، منهج، تأليف.

[القسمُ الأَوَل]

الدراسة:

أوَّلًا: ترجمة الشيخ حُسين بن عبد الله جلبي الأدرنوي:

-اسمه وولادتُهُ ونشأتُهُ ووفاتُهُ:

نقولُ كم مِن شخصيَّاتٍ علميَّةٍ قدَّرَ اللهُ لها مِنَ الحَظوةِ التي تَشمَلُ كُلَّ ما يتَّصلُ بها مِن ذكرٍ لأسمائِهم وألقابِهم وكُناهم وسنتي الولادةِ والوفاةِ، مِمَّا يُعطِينَا صُورةً كاملةً وواضحةً عن حياةِ المُترجَمِ لهُ، وقد تَضِيقُ فلا تعُطِينَا شيئًا لترجمةِ الشَّخصيَّةِ المُرادِ معرفتُها، وقد نَجِدُ ترجمةً يسيرةً مُوجزةً لبعضِ الشَّخصيَّاتِ لا تتجاوزُ الواحدةُ منها سِوى ذكرًا لاسمِهِ الذي اشتهِرَ بِهِ، أو سطرًا واحدًا عنهُ، وهذا دليلٌ بائِنٌ على أنَّ مَن يُريدُ أن يُترجِمَ للشخصيَّةِ العلميَّةِ التي يُرادُ معرفتُها يكونُ أسيرًا بِما كُتِبَ في عصرِ المُترجَم لهُ أو بعدَ وفاتِهِ.

ومِن تلكَ الشخصيَّاتِ (الشيخ الفاضل حسين جلبي بن عبد الله الأدرنوي الحنفي المدرس المتخلص بآلي) الذي لَمْ أقفْ لَهُ على ترجمةٍ وافية مع كثرةِ البحث والتَّفتيشِ على مدارِ أكثرِ مِنْ سنةٍ ونصفٍ، ولَمْ أجِدْ ذكرًا لاسمِهِ إلّا في بعض المصادر التي ترجمت له بشيء يسير جدا ومنها: كتاب هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين[1]، وكذلكَ في: معجم المؤلفين[2]، وكذلك في: كتاب البدور المضية في تراجم الحنفية[3]، وَوَصَفَهُ بـ(الشيخ الفاضل) وهو دليلٌ واضحٌ يُرشّحُ لنا أنَّ هذا الرَّجلَ كانَ ذا مكانةٍ مرموقةٍ.

أمَّا فيما يَخُصُّ ولادتهُ ونشأتهُ ووفاتهُ، فلَمْ تُعطِنا كُتبُ التَّراجُمِ والرِّجالِ شيئًا مِن هذا، إلا أنهم ذكروا بأنه توفي سنة (1050هـ)[4]، ونحنُ على يقينٍ أنَّ غمورَ هذا الرَّجُلِ وخفاءَ سيرتِهِ لا ينقصُ شيئًا من مكانته العلميّة بين أشباهِهِ من العُلماءِ المذكورينَ في تاريخِ المكتبةِ النَّحويَّةِ، وما كتبَهُ في كافيته، كفيلٌ بالتَّعبير الكافي عن شخصيَّتِه العِلميَّة، ودَالٌّ على سَعَةِ اطِّلاعِهِ على علوم اللغة بأقسامها.

-مؤلفاته:

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له على مؤلفاته والتي توزعت بين العربية والتركية، وهي :[5]

1- التاريخ العمومي إلى زمانه تركي.
2- ديوان شعره تركي.
3- رياض التراجم تركي.
4- عقود العقول.
5- الكافية في علم النحو، باللغة العربية.
6- لجة اللغات.
7- مفتاح الرحمة في بيان قصة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون.
8- رياض الرحمة في شرح الأحاديث النبوية تركي.[6]

ثانيًا: كتاب: الكافية في علم النحو:

-تحقيق اسم الكتاب ودلالة العنوان:

---

[1]() هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين: إسماعيل باشا البغداديّ (ت1339هـ)، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها – استانبول، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربيّ– بيروت، (د . ط)، 1951: م322/1.

[2]() معجم المؤلِّفين (تراجم مصنِّفي الكتب العربية): عمر بن رضا كحالة الدمشقيّ (ت 1408ه = 1988م)، مؤسسة الرسالة - بيروت, ط1, 1414هـ = 1993 م: 20/4.

[3]() 6/347.

[4]() ينظر: هدية العرفين: 322/1.

[5]() ينظر: هدية العارفين: 322/1، ومعجم المؤلفين: 20/4.

[6]() ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، (د. ط)، (د. ت): 601/1.

يبدو لنا أن المؤلف سمى كتابه بـ(الكافية) تيمنا منه بكافية ابن الحاجب؛ إذ ثمة توافقا كبيرا بينهما في تقسيمات الأبواب الرئيسة، وسيأتي الكلام عليها لاحقا عند العرض لمادة الكتاب، ويمكننا وصفه بأنه مصنف شامل في علم النحو، يكفي الدارس ليحيط علما بالموضوعات الأصول في علم النحو، بتفاصيلها وفروعها بعيدا عن الحشو والخلافات اللتين لا طائل من ورائهما، وهو ما قصد إليه الجلبي، وكان بحق قصدا حسنا.

-توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

مما دأب عليه المؤلفون القدماء في تصانيفهم أن يضعوا مقدمة موجزة يذكرون فيها اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه فضلا عن بيان سبب تسميته وأهميته، فإن لم يسعفهم ذلك في المقدمة ذكروها في خاتمة التصنيف، وهو صنيع لم نجده لدى مصنفنا؛ فلم نجد ذكرا له بل ولم يذكر اسمه لا في البداية ولا في الخاتمة، وهو دأب بعض العلماء الخُلَّص الذين لا يبتغون من أعمالهم سوى وجه الله تبارك وتعالى، ولكن هذا لا يثنينا عن نسبة الكتاب إليه لطالما وجد اسمه على غلاف الكتاب فضلا عن أن تاريخ الفراغ من تأليفه قد وقع قبل تاريخ وفاته.

ثالثًا: مطالب التحقيق:

-وصف النّسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيقي للكتاب على نسخة فريدة، وهي من محفوظات مكتبة الحاج سليمان آغا في تركيا تحمل الرقم(1627)، وهي بخطّ المؤلّف، إذ لم نجد لها نسخة أخرى مع كثرة التفتيش والبحث، وعلى أول صفحة فيها مجموعة من الأقوال والأبيات الشعرية، وعليها ختم تملك باسم كتبخانة پير هدائي، وتقع في (112) لوحةً، وبلغ عدد سطور الصفحة الواحدة من اللوح (19) سطرًا ما عدا الصفحة الأخيرة، فقد بلغ عدد أسطرها سطرًا واحدا، أمّا عدد الكلمات في السطر الواحد منها فتتراوح بين(8-10) كلمات تقريبًا، كُتِبت بالمداد الأسود، وبخطّ نستعليق، وقد كتبت حدود الموضوعات الرئيسة منها والفرعية وكذلك المحاور الرئيسة داخل الموضوع الواحد بالمداد الأحمر تمييزًا لها، وبيانا للقارئ بداية كل موضوع ونهايته في العنوانات الرئيسة، وبيان المحاور الرئيسة التي تكون ذات الموضوع الواحد، وقد جاءت كلماتُها واضحة الخط، وقليلة السَّقَط والخطأ، كما تميزت بنظام التعقيبة التي استعملت في أسفل يسار أول صفحة من كل لوحة، وتميزت أيضا بالتعليقات الجانبية في معظم ألواحها وبعد استشارتي لمشرفي قمت بوضع بعضها في المتن والبعض الآخر نقلتها إلى الهامش وأفدت منها في التعليق على المسألة المخصوصة بها.

-منهج التحرير والتحقيق:

من يتصدّى لتحقيق تراث الأمة وإحيائه عليه أن يبذلَ كلّ جهده من أجلِ إخراج الكتاب إخراجًا سليمًا صحيحًا مخدومًا قريبًا من الصورة التي تركها مؤلّف الكتاب، فقد بذلتُ كلّ ما بوسعي في سبيل تحقيق هذا الكتاب وإخراجه على الوجه الصحيح، مُلتزمًا بالقواعد التي ذكرها المختصون بعلم التحقيق، ومتوخيًا الأمانة العلمية من توثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، وضبطٍ للقراءات، وتخريج للشواهد، وترجمة للأعلام، وتخريج للأحاديث النبوية الشّريفة وما إلى ذلك، وسرتُ في تحقيق هذا الكتابِ على مجموعة من القواعد والأُسس، أُوجزها في ما يأتي:

أ-المتن:

- نسخ نص الكتاب وتحريره وفقًا للقواعد الإملائيّة المُعاصِرة مع إغفالِ الإشارة إلى الصور المخالفة.
- ضبط النّصَّ بالشّكل النّحوي كاملًا، والصّرفيّ في جميع الكتاب، ولا سيما الأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية وغيرها من نصوص الاستشهاد والتمثيل.
- وضعتُ عناوين رئيسة لبعض المواضع التي تحتاج إلى ذلك، ووضعتها بين معقوفتين تمييزًا لها عن الشرح.
- اتّخذنا مجموعة من الرموز والمختصرات، سنبين دلالتها في الجدول الآتي:

الرمز	دلالته
﴿...﴾	لحصر الآيات القرآنية الكريمة
((...))	لحصر الأحاديث النّبوية الشريفة.
"..."	أقواس التنصيص للنصوص المنقولة من المصادر

(...)	لحصر الكلمات التي يدور عليها الشرح فضلًا عن الأمثلة المخصصة للاستشهاد
/1و/	إثبات أرقام صفحات اللوحة في النص المحرر، وتعني: وجه الصفحة
/1ظ/	إثبات أرقام صفحات اللوحة في النص المحرر، وتعني: ظهر الصفحة

ب-الهامش:

تخريج الشّواهد التي وردت في المتن، من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأشعار، وأقوال للعرب وفق المنهج الآتي:

إرجاع الآيات القرآنية إلى سورها بالهيئة الآتية (الآية... من سورة...) والالتزام بخطّ المصحف، بالاعتماد على برنامج (مصحف المدينة النبوية) المخصص للنشر الحاسوبي.

تخريج القراءات القرآنية الواردة في متن الكتاب، مع نسبة كلّ قراءة إلى قارئِها أو قارئَيْها أو قُرّائِها، مع بيانِ درجة القراءة سبعية أو شاذّة بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في ذلك وهي كثيرة منها: (السبعة في القراءات) لابن مجاهد (ت 324ه)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جنّي (392ه)، و(معجم القراءات القرآنية) لأحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم.

تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث المعروفة والمختصة في هذا المجال.

تخريج الشواهد الشّعرية من دواوين الشّعراء المستشهد بهم إن وجِدت، أو من المجموعات الشعرية، فضلًا عن تخريجها من كتب النّحو المُتقدّمة، وكتب الشواهد الشعريّة ككتاب(المقاصد النحوية) للعيني(855ه)، و(خزانة الأدب) للبغداديّ (1030ه)، و(معجم شواهد العربية) لعبد السلام هارون، أو (المعجم المفصل في شواهد العربية) لإميل بديع يعقوب، مع ذكر بحر البيت، والإشارة إلى اسم قائله إن كان معلومًا، أو مجهولًا، أو متنازعًا فيه بين شاعرين أو أكثر، ثمّ إكمال صدر البيت أو عجزه بحسب ما ذكره الشارح في المتن، مع بيان موطن الشاهد إن لم يذكره المصنف.

توثيق الأقوال والآراء والمذاهب والنصوص الواردة في الشرح، سواءٌ أكانت مذكورة أو غير مذكورة بالرجوع إلى كتب أصحابها إن وجدت، أو إلى الكتب المعنية.

التّعليق على بعض المسائل، إمّا استدراكًا أو توضيحًا أو تأسيسًا مُلتزمينَ بضابطي الضرورة والإيجاز غير المُخل؛ لأن الكتاب أقرب ما يكون إلى المنهج التطبيقي.

الاستدراك على المؤلف في بعض المواقف كما في معاني الحروف.

بيان معاني بعض المفردات المبهمة الغامضة التي تحتاج إلى إيضاحٍ بطريقة موجزة بالرجوع إلى مظانّ الكتب اللغوية، كـ(تهذيب اللغة) للأزهري (370ه)، و(الصحاح) للجوهري (393ه)، و(لسان العرب) لابن منظور (711هـ)، وغيرهما.

تخريج اللغات الواردة في الشرح من الكتب اللغوية، وقد أفدنا من كتاب (معجم لغات القبائل والأمصار) لجميل سعيد، وداوود سلُّوم، وغيرها من كتب اللغات.

الترجمة للعلم الذي ذُكِرَ اسمه في الكتاب في موضع وروده الأوّل، سواء أكان مشهورًا أم مغمورًا ترجمة موجزة لا إطالة فيها، تضمّنت ذكر اسمه كاملًا، مع ذكر العلم الذي اشتهر به، وبيان بعض من مصنّفاته إن كانت له مصنفات، وذكر سنة وفاته، بالرجوع إلى المصادر المعنية بذلك، وقد أفدتُ كثيرًا من كتاب (الأعلام) للزركلي (ت 1396ه)، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة(1950ه).

الإحالة في الهامش إلى المادة التي يتكرر ذكرها في الكتاب بضابط الاقتصاد.

أعددنا جدولًا بالرموز والمختصرات المستعملة في الهامش

:	الصفحة
/	الجزء

،	للفصل بين المصادر
[...]	لحصر الزيادة التي يقتضيها السّياق أو يقتضيها تقسيم مادة الكتاب

أعددنا فهارس عامّة تضمّنت ذكر الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال، والأعلام، والجماعات، فضلًا عن مصادر التحقيق ومراجعه.

ـ صفحات مصورة من النسخة المعتمدة:

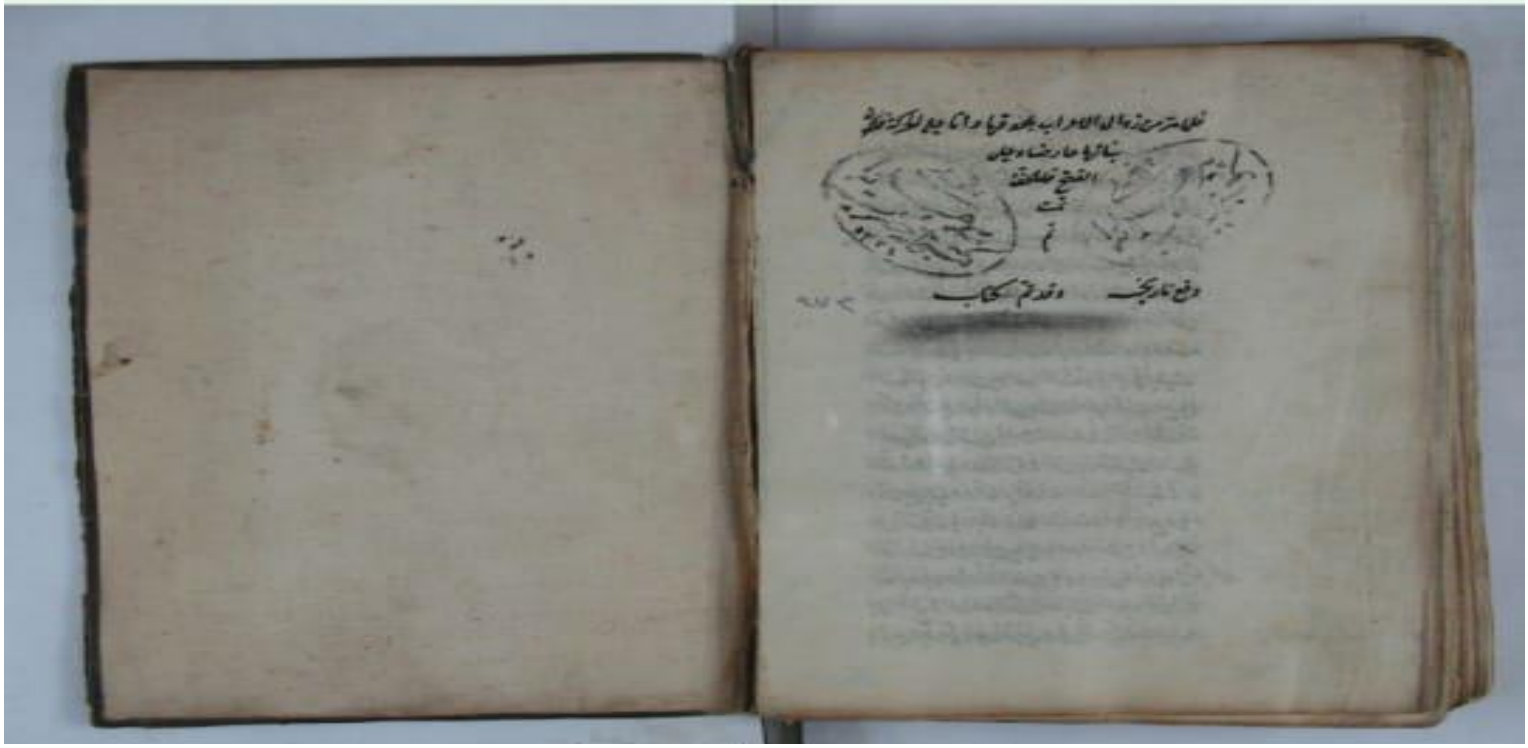

[القسم الثاني]

النص المحققَ

المَرْفُوعَاتِ: الْمُبْتَدَأُ: وَهُوَ اسْمٌ حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا، مُجَرَّدٌ عَنْ مُلَابَسَةِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنًى مَعًا، مُسْنَدًا إِلَيْهِ[1]. وَإِنَّمَا قُلْنَا: أَوْ تَقْدِيرًا؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ، نَحْوُ: □وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ □[2] ، وَأَنْ تَصُومُوا: مُبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الاسْمِ بِـ (أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ)، وَكَذَا، وَتَسْمَعُ، فِي: (وَتَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[3]، وَتَسْمَعُ مُبْتَدَأٌ/13و/ بِتَقْدِيرِ أَنْ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ وَأَنْ تَسْمَعَ، وَخَيْرٌ: خَبَرُهُ، وَقُلْنَا: مُجَرَّدًا عَنْ مُلَابَسَةِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنًى مَعًا، وَالْعَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ، والْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، وأَفْعَالُ الْقُلُوبِ. وَالْمُرَادُ بِتَجَرُّدِ الْمُبْتَدَإِ عَنْهَا: عَدَمُ مُلَابَسَتِهِ لَفْظًا وَمَعْنًى مَعًا، فَإِنْ لابَسَتْهُ لَفْظًا فَقَطْ، لَا يَضُرُّهُ، نَحْوُ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، و□هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ□[4]، وَبِحَسْبِكَ: مُبْتَدَأٌ، وَكَذَا، خَالِقٌ، وَفِيهِمَا عَامِلٌ لَفْظًا، لَكِنْ لَا يُنَافِيَانِ الابْتِدَاءَ؛ لِزِيَادَتِهِمَا[5]، فَإِنَّهُمَا فِي حُكْمِ الْعَدَمِ مَعْنًى، وَكَذَلِكَ لَا تَضُرُّهُ مُلَابَسَةُ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مَعْنًى فَقَطْ، نَحْوُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، لَكِنَّهُ مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَفْظًا، وَإِنْ لَابَسَتْهُ مَعْنًى؛ لِأَنَّ لَامَ الابْتِدَاءِ لَيْسَت بِعَامِلٍ، لَكِنْ تَعَلَّقَ إِلَيْهِ (عَلِمْتُ) مَعْنًى؛ لِأَنَّ (زَيْدٌ) مَفْعُولُهُ فِي الْمَعْنَى.

وَلِلْمُبْتَدَإِ نَوْعٌ آخَرُ: وَهُوَ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ، أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ، رَافِعَةٌ لِظَاهِرٍ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ كَـ(الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ)[6]، نَحْوُ: أَ قَائِمٌ الزَّيدَانِ؟ وَمَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ، وَمِثَالُ مَا يَجْرِي مَجْرَى الظَّاهِرِ، نَحْوُ: أَ قَائِمَانِ الزَّيدَانِ؟ لِأَنّ (قَائِمَانِ) رَافِعٌ لِضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى (الزَّيدَانِ)، وَلَوْ كَانَ رَافِعًا لِهَذَا الظَّاهِرِ، لَمْ يَجُزْ تَثْنِيَتُهُ، وَ أَ قَائِمٌ الزَّيدَانِ؟ وَمَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ، وَهُمَا مِثَالَانِ لِرَافِعِ الظَّاهِرِ بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ.

خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ: وَهُوَ الاسْمُ الْمُجَرَّدُ/13ظ/ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، مُسْنَدًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: قَائِمٌ زَيْدٌ[7]؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُقَدَّمٌ تَقْدِيرًا، وَإِنَّمَا قُلْنَا: اسْمٌ، لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي الْحَقِيقَةِ، فِي: زَيْدٌ يَضْرِبُ، هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي (يَضْرِبُ)، وَهُوَ اسْمٌ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَجُمْلَةً، نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ.

الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ هُوَ مَعْنَى الابْتِدَاءِ[8]؛ وَهُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ، وَقَالَ الْآخَرُونَ[9]: مَعْنَى الابْتِدَاءِ عَامِلٌ فِي الْمُبْتَدَإِ، وَالْمُبْتَدَأُ عَامِلٌ فِي الْخَبَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ[10]: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلٌ فِي الْآخَرِ.

---

[1]() ينظر: التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت830ه)، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1 ، 1405ه = 1985م: 197 ، قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية: 353/2: "والمراد بالإسناد: الاحتراز عن الألفاظ التي نعدد بها كألفاظ العدد، وألفاظ حروف الهجاء؛ فإنها مجردة عن العوامل اللفظية، لكنها غير معربة؛ لفقدان سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي".

[2]() الآية 184 من سورة البقرة.

[3]() هذا مثل يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ومنظره، وأول من قاله، هو: المنذر بن ماء السماء، كما في: مجمع الأمثال، الميداني (ت 518)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، (د. ط)، (د. ت): 1/ 129 .
وله ثلاث روايات، هي:
الأول: (لأن تسمع بالمعيديّ خير...) فاللام للابتداء، وأن المصدرية، ولا إشكال في هذه الرواية: لأن المصدر المنسبك من (أن وما بعدها) في تأويل المبتدأ، والحرف موجود في الكلام. الثاني: (تسمعُ بالمعيديّ خير...) بنصب (تسمع) بـ (أن) محذوفة، وفي هذه الرواية شذوذ؛ لأن الحرف المصدري ضعيف؛ ومع هذا فقد بقي عمله بعد حذفه. الثالث: (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) برفع (تسمع) بعد حذف (أن)، وهذه الرواية جاءت على الأصل، حيث حذف الحرف الناصب، وزال عمله، وهنا اختلف العلماء في توجيه هذه الرواية، فذهب بعضهم إلى أن الحرف المصدري مقدَّر؛ ليسبك بالفعل، ويؤول بمصدر يقع مبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما، وذهب آخرون إلى أن الفعل، إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه، ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدري، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه؛ لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان، وقد جرد هنا من الدلالة على الزمان، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث. ينظر: شرح الأشموني على الألفية لعلي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي(ت 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م: 1/34-35و177.

[4]() الآية 3 من سورة فاطر.

[5]() قال الرضي في: شرح الكافية رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ النحويّ (ت 686 هـ)، تحقيق: يحيى بشير مصريّ، جامعة محمد بن سعود الإسلاميَّة- الرياض, ط1, 1417م = 1996 م: 248/1: "نجيب عن قولهم: بحسبك زيد، وما في الدار من أحد، بزيادة (الباء، ومن) فكأنهما معدومان".

[6]() والمراد به: ما كان بارزا غير مستكن. ينظر: شرح الرضي: 251/1.

[7]() ينظر: التعريفات: 96 .

[8]() ... وهو ما اتفق عليه جمهور البصريين؛ لأنه بني عليه، واختلفوا في رافع (الخبر). فمذهب الأخفش وابن السراج والرماني نقلا عن السيوطي في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ, المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ط)، (د.ت): 8/2: هو ما ذكره المصنف منسوبا إلى البصريين؛ وهو قول المتأخرين أيضًا ينظر: شرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية - بيروت, ط1, 1422هـ = 2001م: 212/1، وشرح الرضي: 254/1

[9]() يفهم من قوله: (الآخرون) أي: غير البصريين، وليس كذلك؛ لأن هذا القول الذي نسبه إلى الآخرين غير البصريين هو لسيبويه، إذ قال في: الكتاب أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـ(سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون (ت1410ه=1990م)، مكتبة الخانجيّ- القاهرة, ط3, 1408هـ = 1988 م: 127/2: "فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء". وهو أحد قولي المبرد في المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المُبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404ه= 1984م)، عالم الكتب - بيروت، (د. ط), (د. ت): 12/4.

[10]() وهم الكوفيون، واختاره أبو حيان في: ارتشاف الضرب أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسيّ (ت745ه)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1, 1418 هـ = 1998 م: 1085/3، والسيوطي في: همع الهوامع: 8/2. ولهم قول آخر-الكوفيون- وهو: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في

وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا شَبَهُهُمَا بِالْفَاعِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَعُدُّونَهُمَا مِنْ مُلْحَقَاتِ الْفَاعِلِ[1]، وَالْمُبْتَدَأُ عُمْدَةُ الْبَيَانِ، وَثَمَّ استَحَقَ التَّقْدِيمَ وَالتَّعْرِيفَ.

وَيَجُوزُ تَنْكِيْرُ الْمُبْتَدَإِ، إِذَا تَخَصَّصَ بِالمُخَصِّصَاتِ السِّتَّةِ، مِنْهَا: الْوَصْفُ لَفْظًا، نَحْوُ: رَجُلٌ عَالِمٌ فِي الدَّارِ، وَتَقْدِيرًا، نَحْوُ: (شُخْبٌ فِي الْإِنَاءِ، وَشُخْبٌ فِي الْأَرْضِ)[2] أَيْ: شُخْبٌ[3] مِنَ اللَّبَنِ فِي الإِنَاءِ وَشُخْبٌ آخَرُ مِنْهُ فِي الأَرْضِ، أَوْ مَعْنًى، نَحْوُ: كَمْ رَجُلٍ ضَرَبْتُهُ، فَمَعْنَاهُ: كَثِيْرٌ مِنْ الرِّجَالِ ضَرَبْتُهُ؛ لِأَنّ كَمِ الْخَبَرِيَّةُ لِلتَّكْثِيرِ، [و][4]نَحْوُ: رُجَيلٌ جَاءَنِي؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: رَجُلٍ صَغِيرٍ[5]؛ لِأَنَّهُ تَصْغِيرُ رَجُلٍ. وَمِنْهَا: تَخْصُّصُهُ بِالْعِلْمِ بِثُبُوتِ الْخَبَرِ لَهُ، نَحْوُ: أَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ، وَمِنْهَا تَخَصُّصُهُ بِالْعُمُومِ، نَحْوُ: مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ. وَمِنْهَا: تَخَصُّصُهُ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، أَوْ مَوْصُوفًا فِي الْمَعْنَى،/14و/ نَحْوُ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[6]، فَـ(شَرٌّ) مُبْتَدَأٌ، وَفَاعِلُ (أَهَرَّ) مُسْتَتِرٌ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى (شَرٌّ)، وَهُوَ مُخَصَّصٌ بِالصِّفَةِ الْمَحْذُوفَةِ، أَي: شَرٌّ عَظِيمٌ، أَو بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْفَاعِلُ؛ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ تَقْدِيرًا؛ لِأَنّ (شَرًّا) فَاعِلُ (أَهَرَّ)[7]. وَمِنْهَا: تَخْصِيصُهُ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ الظَّرْفِ، نَحْوُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ. وَمِنْهَا: تَخْصِيصُهُ بِنِسْبَتِهِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: (سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ)[8]، أَصْلُهُ: سَلَّمْتُ سَلَامًا عَلَيْكُم، فَحُذِفَ الْفِعْلُ، فَبَقِيَ سَلَامًا عَلَيْكُم[9]، ثُمَّ عُدِلَ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى الثُّبُوتِ، فَالْمَعْنَى: سَلَامِي عَلَيْكُم. وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ فِي غَيْرِ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ يَكُونُ مُبْتَدَأً حَالَ كَوْنِهِ نَكِرَةً بِغَيْرِ مُخَصِّصٍ.[10]

وَقَد يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، نَحْوُ: زَيْدٌ عَاقِلٌ، وَعَالِمٌ، وَبِدُونِ الْعَطْفِ، نَحْوُ قَولِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)[11]، سَوَاءٌ كَانَتِ الأَخْبَارُ غَيْرَ مُتَضَادَّةٍ كَهَذِهِ الأَخْبَارِ، أَوْ مُتَضَادَّةً، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمُتَضَادَّةِ يَتَّصِفُ جُزْءٌ مِنْهُ بِبَعْضِ تِلْكَ الأَخْبَارِ، وَجُزْءٌ آخَرُ بِبَعْضٍ آخَرَ، كَقَوْلِكَ لِلأَبْلَقِ: هَذَا أَبْيَضُ أَسْوَدُ، أَوْ يَتَّصِفُ مَجْمُوعُ الْمُبْتَدَإِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، نَحْوُ: هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ، فَالْخَبَرُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ لَفْظًا وَمُتَّحِدٌ مَعْنًى[12]، وَإِنَّمَا سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ خَبَرًا مَجَازًا، وَلَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِ مَفَاعِيلِ بَابِ عَلِمتُ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ هُنَا الْعَطْفَ.[13]

وَالْخَبَرُ عَلَى نَوْعَيْنِ: مُفْرَدٌ[14]،/14ظ/ وَجُمْلَةٌ. فَالْمُفْرَدُ: إِمَّا عَيْنُ الْمُبْتَدَإِ مَعْنًى، بِمَعْنَى أَنَّ مَا صَدَقَا عَلَيْهِ وَاحِدٌ، نَحْوُ: زَيْدٌ عَالِمٌ، أَو بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ الْمُبْتَدَإِ مَعْنًى، كَقَوْلِكَ: أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ[15]، فَإِنَّهُ لَمَّا فُرِضَ أَبُو يُوسُفَ مُسَاوِياً لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعُلُومِ؛ فُرِضَ أَنَّهُمَا كَالْمُتَّحِدِ بِحَسَبِ الذَّاتِ؛ مُبَالَغَةً.

الخبر؛ وهو الضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر – دمشق,(د. ط)، (د. ت): 38/1، وشرح الرضي: 255/1، وهمع الهوامع: 9/2.

ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلا من المبتدإ والخبر ترافعا؛ وذلك لأن كلا منهما يقتضي صاحبه، وما كان مقتضيا لشيء وليس بمستقل عنه ينبغي أن يكون عاملا فيه، وهو اختيار أبي حيان والسيوطي كما مر سالفا.

[1](1) ... وهو رأي لبعض المتأخرين، معللين ذلك؛ بأن المبتدأ أشبه الفاعل في كونه مخبرا عنه كالفاعل، والخبر أشبهه في كونه ثاني جزأي الجملة كما الحال في الفاعل. وقد أبطله ابن عصفور في: شرح الجمل: 355/1: من وجهين:

الأول: أن الشّبه معنى والمعاني لم يثبت لها العمل.

الثاني: أن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع؛ فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وهو قليل جدّا، وينظر: شرح الرضي: 52/1و255 .

[2]() مثل يضرب: للرجل الذي يُصِيب في فعله ومنطقه مرّة، ويخطىء مرّة، وَأصله في الحالب يحلب في إنائه مرّة، ويخطىء فيحلب في الأَرْض مرّة. وقيل ليس هذا معناه، ولكن العرب إذا أرادوا أن يحلبوا الناقة حلبوا مرة أو مرتين في الأرض، لأنه سم وداء، ثم حلبوا في الإناء. كما في: جمهرة الأمثال: 539/1.

[3]()... بضم الشين وسكون الخاء ما يخرج من الضرع من اللبن، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (ت حدود 400 ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت 1411ه= 1991م)، دار العلم للملايين – بيروت، ط4, 1407 هـ = 1987 م: 151/1-152(شخب).

[4]() [...] زيادة يقتضيها السياق.

[5]() ينظر: حاشية الشيخ محمد الأمير على المغني: 92/2.

[6]() مثل يضرب: لظهور أمارات الشرّ ومخايله. وهرير الكلب: صوته دون نباحه. وأصله أنَّ قائله سمع هرير الكلب في الليل، فأشفق من طارق بشرّ، فقال ذلك تعظيما للحال وتهويلا للأمر عند نفسه ومستمعه، أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شر عظيم؛ ولأجل هذا الوصف المنوي، حَسُنَ الابتداء بلفظة (شر) حتى حصل من ذلك الحصر، كما في: مجمع الأمثال أبو الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني النيسابوري(ت 518)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، (د. ط)، (د. ت): 370/1 .

[7] ()ينظر: الكتاب: 329/1، وهمع الهوامع: 29/2-30.

[8]() الآية 54 من سورة الأنعام.

[9]() ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم الزمخشريّ، تحقيق: خليل مأمون شيحة، دار المعرفة- بيروت، ط3، 1430ه = 2009م: 678/4.

[10]() اقتصر المصنف هاهنا على ستة من مواضع المسوغات وأغفل غيرها، حاله في ذلك كحال غيره من النحاة الذين تفاوتوا في تعداد هذه المواضع، وأخال في تقديري أنه متفق إلى حد ما مع الزمخشري في: المفصل: 43، وابن الحاجب في: شرح الكافية: 357/2، فيما ذكرا من المسوغات، كما ذكر ابن مالك نقلاً عن المرادي في: توضيح المقاصد والمسالك: 481/1: ستة مواضع أيضا ثم قال: "وليقس ما لم يقل، والضابط حصول الفائدة"، فيما جعلها الأشموني في: شرحه لألفية ابن مالك: 192/1: خمسة عشر مسوغا، في حين أوصلها السيوطي في: الهمع: 29/2-31: إلى خمسة وعشرين مسوغا. وقد ذكر ابن هشام في: شرح قطر الندى وبل الصدى/ 118: أن بعض النحاة عدَّ لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا، وحكى الصبان في: حاشيته على شرح الأشموني: 299/1: أن متقدمي النحاة كسيبويه وأمثاله لم يعتنوا بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطًا كليًا؛ وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة.

[11]() الآيات: 14، 15، 16 من سورة البروج.

[12]() ينظر: الكتاب: 83/2، والمقتضب: 308/4، وشرح المفصل: 245/1، وارتشاف الضرب: 1138/3، وهمع الهوامع: 54/2.

[13]() ... لم أقف على رأيه هذا في مضانه ، وقد نقل السيوطي في الهمع: 54/2: ذلك عنه، فقال: "وَجوز أَبُو عَليّ اسْتِعْمَاله بالْعَطْف كَغَيْرِهِ من الْأَخْبَار المتعددة فَيُقَال هَذَا حُلْو وحامض"، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 95.

[14]() ... وهو ما يقابل الجملة.

[15]() فـ (أبو يوسف) هو المبتدأ، سواء تقدم أو تأخر، والتقدير: أبو يوسف كأبي حنيفة، يسوقه النحاة للدلالة على تساوي المبتدأ والخبر في التعريف مع وجود قرينة تميز أحدهما عن الآخر. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر – دمشق,(د. ط)، (د. ت): 40/1، وشرح المفصل: 220/1، وشرح الرضي: 294/1 .

وَذَلِكَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ: إِمَّا جَامِدٌ أَو مُشْتَقٌّ، وَالْجَامِدُ عَارٍ عَنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَإِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ. وَلَا بُدَّ فِي الْخَبَرِ الْمُشْتَقِّ، أَوَ فِي مُتَعَلِّقِهِ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَإِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَقَّ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ فِي الْحَقِيقَةِ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَإِ، أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُبْتَدَإِ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ لِغَيْرِهِ، فَلَابُدَّ [مِنْ][1] تَعَلُّقٍ[2] ذَلِكَ الْغَيْرِ بِضَمِيرِهِ، وَإِلَّا كُنْتَ مُخْبِرًا بِالْأَجْنَبِيِّ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ.

وَالْجُمْلَةُ إِمَّا فِعْلِيَّةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُجَرَّدَةً عَنْ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، أَو مُتَضَمِّنَةً لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْ تُعْطِهِ، يَشْكُرْكَ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِعْلُهَا لَازِمَ الْإِضْمَارِ، بِإِقَامَتِهِ الظَّرْفَ مُقَامَهُ، نَحْوُ: زَيدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ لَا، فَلَابُدَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَإِ؛ لِرَبْطِ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَإِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ خُلُوُّهَا عَنِ الضَّمِيرِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ عِبَارَةً عَمَّا كُنِّيَ عَنْهُ بِالضَّمِيرِ، أَوْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَخْصُوصًا بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ[3]: إِنَّ (زَيْدًا) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (نِعْمَ الرَّجُلُ) خَبَرُهُ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ خَالِيَةٌ/15و/ عَنِ الضَّمِيرِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي (الرَّجُلِ) لِلْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَفْرَادِهِ، كَأَنَّ الرَّجُلَ مُشْتَمِلًا عَلَى زَيْدٍ وَغَيْرِهِ، فَحَصَلَ الارْتِبَاطُ.[4]

وَيَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، إِذَا عُلِمَ، وَالْقِيَاسُ فِيهِ، أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَكُونُ الضَّمِيرُ مَجْرُورًا بِـ(مِنْ)، وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، والْمُبْتَدَأُ فِي الْخَبَرِ جُزْءٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: الْبُرُّ الكُرُّ[5] بِسِتِّينَ، أَيِ: الْكُرُّ مِنْهُ، إِنَّمَا يُحْذَفُ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُبْتَدَإِ الثَّانِي خَبَرًا مِنَ الْمُبْتَدَإِ الْأَوَّلِ يَدُلُّ عَلَى الضَّمِيرِ؛ فَيُحْذَفُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَعًا، وَقِيلَ[6]: يُحْذَفُ بِدَلَالَةِ الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ بَائِعَ الْبُرِّ لَا يُسَعِّرُ غَيْرَهَا، وَالْجُمَلُ الْأَرْبَعُ تَصْلُحُ لِلْخَبَرِ.[7]

وَإِذَا كَانَتْ ظَرْفًا[8]، سَوَاءٌ كَانَتْ ظَرْفَ زَمَانٍ، نَحْوُ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ ظَرْفَ مَكَانٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ؛ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّرْفِ؛ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ احْتِيَاجَ الظَّرْفِ إِلَيْهِ، فَلَا بُدَّ فِي الظَّرْفِ مِنْ تَقْدِيرِ عَامِلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْخَبَرُ بِدُونِهِ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ[9]: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ فِعْلًا؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ الْأَفْعَالُ، فَيَكُونُ جُمْلَةً. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ[10]: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ اسْمَ فَاعِلٍ[11]؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ.

---

[1] () [...] زيادة يقتضيها السياق.

[2] ()في الأصل: متعلق، والصواب ما اثبتناه.

[3] () ... وهم أغلب النحاة، ينظر: علل النحو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، الشهير بـ(ابن الورّاق) (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية، ط1، 1420 هـ = 1999م: 294 .

[4] ()والروابط المتفق عليها عند النحاة أربعة: أحدها: الضمير، نحو: زيد أبوه قائم. والثاني: الإشارة إلى المبتدإ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡر﴾ [الأعراف: 26]. والثالث: إعادة المبتدإ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: 1-2]. والرابع: العموم، نحو قول الشاعر: فأمّا القِتَالُ لَا قِتَال لَدَيْكُمُ ... كما في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ (ت 749 ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1, 1428 هـ = 2008 م: 475/1. وزاد ابن هشام عليها وجعلها عشرة، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق : الدكتور مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق ، ط6، 1405ه = 1985م: 646-652.

[5] () الكر: وهو: مكيال لأهل العراق؛ بابلي الأصل، وكان يساوي ستين قفيزًا، والقفيز: ثمانية مكاكيك، والمكوك: صاع ونصف. ينظر: تهذيب اللُّغة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت 370 هـ)، حققه وقدَّم له: عبد السلام هارون، راجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر- القاهرة, (د. ط)، 1384ه = 1964م: 327/9(كرر) .

[6] () ... وهو الجامي في: الفوائد الضيائية/159.

[7] ()في الأصل: الخبر، والصواب ما أثبتناه.

[8] () أطلق المصنف مصطلح الجملة على الظروف تماشيا مع مذهب الأكثرين، بيد أن النحويين مختلفون في تقسيم الجملة: فأبو علي الفارسي في: الإيضاح العضدي/43: ومتابعوه، قسموها أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وظرفية، وشرطية، ومنهم من جعلها ثلاثة وأدخل الشرطية في الفعلية، وآخرون أبقوا على الشرطية وأدخلوا الظرفية في المفرد، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب/44، وشرح المفصل: 222/1، ومغني اللبيب/492.

[9] () ... واحتجوا لذلك بأربعة أمور: أحدها: أن الفعل أصل في العمل والتعلق، والأسماء إنما تعمل لشبهها به، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع. وهو اختيار ابن الحاجب، إذ قال في شرح الكافية: 362/1. والثاني: القياس على الصلة؛ لأن الظروف والمجرورات إذا وقعت صلات تتعلق بفعل اتفاقا. والثالث: دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف، ولو لم يقدر الظرف بالفعل، لم يصح دخول الفاء. والرابع: قول سيبويه في: الكتاب: 87/2، و: 165/3: "أول ما أقول بسم الله"، أي: أنه، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة. وهو رأي أغلب النحويين، وينظر: شرح المفصل: 225/1، والإنصاف: 197/1، وشرح الرضي: 276/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 479/1.

[10] ()وإليه ذهب ابن السراج في الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغداديّ (ت316ه)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1408ه = 1988م: 63/1، واختاره ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: 349/1، واحتجوا لذلك بخمسة أمور: أحدها: القياس على الصفة والحال، فإنهما يقدران بالمفرد؛ لأن أصلهما الإفراد. والثاني: أن الظرف في قولك: زيد عندك، والجار والمجرور في قولك: زيد في الدار- خبر- والأصل في الخبر الإفراد، وتقدير الأصل أولى. والثالث: أن الاسم أصل الفعل، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع. والرابع: أنه يقع فاصلا بين (أما) وجوابها، نحو: أما خلفك فزيد، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد. والخامس: أن الظّرْف إذا تقدم على الْمُبْتَدَأ لم يبطل الِابْتِدَاء وَلَو كَانَ مقدّراً بِالْفِعْلِ لأبطله، وينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر- بيروت, ودار الفكر- دمشق, ط1, 1416 هـ = 1995 م: 140/1.

وللكوفيين ومن تبعهم رأي آخر: وهو أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمَامَك. قالوا: لأن خبر المبتدأ في نحو: زيد قائم، في المعنى هو المبتدأ فارتفع ارتفاعه، ولما كان في الظرف مخالفا له- فإذا قلت: زيد أمامك، وعمرو وراءك، لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)- خالفه في الإعراب، فانتصب على الخلاف، فيكون العامل عندهم معنويا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولأجل ذلك قرروا عدم احتياجهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر، بناء على أن الظرف عندهم لا تعلق له بشيء، وينظر: الإنصاف: 197/1، وشرح المفصل: 226/1-227، وشرح الرضي: 275/1.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام في: مغني اللبيب/584: من أن تقديره يكون بحسب المعنى.

[11] () الأصل: الفاعل، والصواب ما أثبتناه.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ الْمَحْذُوفُ مَعَ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِخْبَارُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ فِي الظَّرْفِ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْعَامِلَ وَأَقَامُوا الظَّرْفَ مُقَامَه وَأَسْمَوهُ بِاسْمِ الْخَبَرِ مَجَازًا، وَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ مِنَ/15 ظ/ الْعَامِلِ إِلَى الظَّرْفِ[1]؛ فَلِذَلِكَ جَازَ عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ، وَالتَّأْكِيدُ عَنْهُ، وَنَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ، وَالْإِبْدَالُ عَنْهُ.

وَالظَّرْفُ إِذَا تَوَغَّلَ فِي الْإِبْهَامِ، غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِشَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ مَقْطُوعًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: قَبْلُ وَبَعْدُ، لَا يَكُونُ خَبَرًا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ صِلَةً؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً، وَكَذَا لَا يَقَعُ حَالًا وَصِفَةً؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَالظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ لَا يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي يَوْمٍ طَيِّبٌ. وَيَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْحَدَثِ غَيْرِ الْمُسْتَمِرِّ، نَحْوُ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَأَمَّا الظَّرْفُ الْمَكَانِيُّ، [فَـ][2] يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ وَالْحَدَثِ، نَحْوُ: زَيْدٌ خَلْفَكَ، وَالْقِتَالُ أَمَامَكَ.

وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لِلْمُبْتَدَإِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ[3]، أَو يَشْتَمِلُ الْمُبْتَدَأُ عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَالاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَالْقَسَمِ، نَحْوُ: مَنْ أَبُوكَ؟، وَمَنْ جَاءَكَ فَهُوَ مُكْرَمٌ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا[4]!، وَلَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ. أَوْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مُضَافًا إِلَى مَا لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ، نَحْوُ: غُلَامُ مَنْ أَنْتَ؟، أَوْ كَانَ مُنَزَّلًا مَنْزِلَةَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَالْمُبْتَدَإِ الْمُقْتَرِنِ بِالْفَاءِ، نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، يَجِبُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَإِ. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، كَضَمِيرِ الشَّأْنِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالْمُبْتَدَإِ الْمصدَّر بِلَامِ الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: لَزَيْدٌ/16و/ قَائِمٌ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَخْصُوصًا بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، عَلَى تَقْدِيرِ هُوَ زَيْدٌ.[5]

وَكَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ[6] تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بِغَيْرِ قَرِينَةٍ.

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، نَحْوُ: أَيْنَ زَيْدٌ؟، بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا مَعَ تَضَمُّنِهَا مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؛ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ مَنْ أَبُوهُ؟؛ لِوُقُوعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ، أَوْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَخَبَرُهَا ظَرْفٌ مُصَحِّحٌ لَهُ، أَيْ: مُخَصِّصٌ، وَذَلِكَ الظَّرْفُ إِمَا مَذْكُورٌ، نَحْوُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ مَحْذُوفٌ، نَحْوُ: رَجُلٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ أَوِ الْمُبْتَدَأُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا؛ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، نَحْوُ: عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ أُخِّرَتْ؛ لَوَقَعَتْ فِي الْابْتِدَاءِ، فَيَجِبُ كَسْرُهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا. وَمِنْهَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَخْصُوصًا بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ (زَيْدًا) مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ خَبَرُه. وَكَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، إِذَا وَقَعَ الْمُبْتَدَأُ مُجَرَّدًا بَعْدَ إِلَّا أَو مَعْناها، نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِنَّمَا عِنْدَكَ عَمْرٌو.[7]

وَحُكْمُ الْخَبَرِ أَنْ يُطَابِقَ الْمُبْتَدَأَ، إِفْرَادًا، وَتَثْنِيَةً، وَجَمْعًا، وَتَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْخَبَرُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الْمُسْتَعْمَلِ بِـ(مِنْ)، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْخَبَرُ أَيْضًا خَبَرًا لِمَا هُوَ سَبَبُ الْمُبْتَدَإِ؛/16ظ/ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخَبَرُ (أَفْعَلُ مِنْ) لَا يُطَابِقُ الْمُبْتَدَأَ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو. وَكَذَا لَا يُطَابِقُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ خَبَرًا لِسَبَبِ الْمُبْتَدَإِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَالزَّيدَانِ قَائِمٌ أَبَوَاهُمَا، وَالزَّيدُونَ قَائِمٌ آبَاؤُهُمْ، وَزَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ. وَكَوْنُ الْخَبَرِ مُشْتَقًّا وَغَيْرَ مُشْتَقٍّ لَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا قَيَّدَ بِهِ بَعْضُهُمْ[8]؛ لِأَنَّ (قَائِمٌ) فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ مُشْتَقٌّ وَلَيْس بِمُطَابِقٍ، وَكَذَا تَجِبُ الْمُطَابَقَةُ فِي، مِثْلِ: زَيْدٌ يَضْرِبُ، وَالزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ، وَفِي زَيْدٌ أَخُوكَ، وَالزَّيْدَانِ أَخَوَاكَ، مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ هُنَا لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ.

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَهُوَ سَبَبِيَّةُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي، نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، أَوْ سَبَبِيَّةُ الْأَوَّلِ لِلْحُكْمِ بِهِ، نَحْوُ: قَوْلِهِ- تَعَالَى-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[9] ، فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ وَعَدَمُ دُخُولِهِ؛ نَظَرًا إِلَى تَجَرُّدِ تَضَمُّنِ الْمُبْتَدَإِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ سَبَبِيَّةَ الْمُبْتَدَإِ لِلْخَبَرِ، [فـ][10] يَجِبُ دُخُولُ الْفَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، يَجِبُ عَدَمُ دُخُولِهِ.

---

[1]() اختلف النحاة في أن عامل الظرف إذا حذف، فهل ينتقل ضميره إلى الظرف بعده، أو يتبعه ضميره في الحذف؟ فذهب السيرافي وغيره نقلا عن الرضي في: شرح الكافية: 278/1، إلى أن المحذوف هو: الفعل والضمير المستتر الذي هو فاعله. وقيل: لا ضمير فيه إلا إذا تأخر عن المبتدأ، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، وهو في: الكتاب: 145/2، وإلى الفراء وهو في: شرح التصريح: 207/1، في حين ذهب أبو علي الفارسي في: الإغفال: 458/2، إلى أن العامل لمّا حذف انتقل ضميره إلى الظرف بعده.

[2]() [...] زيادة يقتضيها السياق.

[3]() ... وقد أجاز المرادي في: توضيح المقاصد: 482/1، تقديم الخبر بشرط أن لا يؤدي تقديمه إلى الوقوع باللبس بكونه فاعلا للمبتدأ، نحو: (زيد قام)، فإن لم يوهم، جاز التقديم، فنقول (قام الزيدان) و(قام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببي يعلم منه ابتدائية المتأخر.

[4]() في الأصل: زيدٌ، والصواب ما أثبتناه.

[5]() أي: أن المبتدأ محذوف مقدر مقدما على (زيد) وهو لفظ (هو).

[6]() ... قال عباس حسن في: النحو الوافي: 492/1 "والمراد من تساوي المعرفتين هنا أن يكونا في درجة واحدة في التعريف- ولو كانا من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة، مع علم الشخص- كأن يكونا ضميرين معا للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، أو يكونا علمين أو اسمي إشارة. والمراد من تساوي النكرتين أن تكونا محضتين معا".

[7]() ... وذكر الرضي في: شرحه: 301/1: أنه إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تأخيره وجب التقديم، مثال ذلك: تميمي أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم.

[8]() ... وهم الكوفيون الذين يزعمون أن كل خبر لمبتدإ فيه ضمير؛ لأنهم يتأولون غير المشتق بالمشتق، وهو خلاف ما ذهب إليه البصريون. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 48/1، والإيضاح: 187/1.

[9]() الآية 53 من سورة النحل.

[10]() [...] زيادة يقتضيها السياق.

وَالْمُبْتَدَأُ الْمُتَضَمِّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ إِمَّا اسْمٌ مَوْصُولٌ صِلَتُهُ فِعْلٌ أَوْ ظَرْفٌ[1]، نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ صِفَتُهَا فِعْلٌ، نَحْوُ: رَجُلٌ يَسْعَى فِي نَجَابَةٍ، فَلَنْ يُخَيَّبَ يَومَئِذٍ، أَوْ ظَرْفٌ، نَحْوُ: رَجُلٌ عِنْدَهُ حَزْمٌ فَسَعِيدٌ، أَوْ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ مَوْصُوفٌ بِالْمَوْصُولِ، نَحْوُ قَوْلِهِ- تَعَالَى-: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ﴾[2].

وَقَدْ تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَبَرِ لَفْظِ (كُلٍّ) مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ/17و/ مَوْصُوفَةً بِالْفِعْلِ أَوِ الظَّرْفِ، نَحْوُ: كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، وَلَا يَمْنَعُ دُخُولَهُ دُخُولُ (لَكِنَّ) عَلَى ذَلِكَ الْمُبْتَدَإِ، وَكَذَا إِنَّ الْمَكْسُورَةُ الْمُشَدَّدَةُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ[3]، خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ[4]. وَدُخُولُ (لَيْتَ وَلَعَلَّ) عَلَى ذَلِكَ الْمُبْتَدَإِ مَانِعَانِ بِالاتِّفَاقِ[5]، وَكَذَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ[6]. أَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ) فَإِنَّهُمَا يُخْرِجَانِ الْكَلَامَ مِنَ الْخَبَرِيَّةِ إِلَى الْإِنْشَائِيَّةِ، وَالشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مِنْ قَبِيلِ الإِخبَارِ. أَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالْأَفْعَالُ[7] النَّاقِصَةُ، فَإِنَّهَا مِنْ نَوَاسِخِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ جَوَازًا، عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيهِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْقَرِينَةُ حَالِيَّةً أَوْ مَقَالِيَّةً، وَهَذِهِ الْقَرِينَةُ مُجَوِّزَةٌ لِلْحَذْفِ، فَلَابُدَّ مِنَ قَرِينَةٍ مُرَجِّحَةٍ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرَجِّحٍ؛ لِأَنَّ الابْتِدَاءَ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ الشَّدِيدُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِ الصَّيَّادِ: غَزَالٌ، أَيْ: هَذَا غَزَالٌ، وَالْقَرِينَةُ الْمُجَوِّزَةُ هُنَا، هُوَ دَلَالَةُ الْمَقَامِ، وَالْمُرَجِّحَةُ ضِيقُ الْمَقَامِ.

وَالْقَرَائِنُ[8] الْمُرَجِّحَةُ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا: امْتِحَانُ تَنَبُّهِ السَّامِعِ أَوْ مِقْدَارُ تَنَبُّهِهِ، وَصَوْنُهُ عَنِ اللِّسَانِ تَعْظِيمًا لَهُ، أَوْ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنْهُ تَحْقِيرًا لَهُ، وَمِنْهَا: تَيَسُّرُ الْإِنْكَارِ لَدَى الْحَاجَةِ، نَحْوُ: فَاسِقٌ، عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ زَيْدٌ؛ لِيَتَيَسَّرَ لِلْقَائِلِ[9] الْإِنْكَارُ، بِقَوْلِهِ: مَا أَرَدْتُ زَيْدًا بَلْ غَيرَهُ. وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَصْلُحَ الْخَبَرُ عَلَى غَيرِهِ حَقِيقَةً، نَحْوُ: خَالِقٌ لِمَا يَشَاءُ، فَاعِلٌ لِمَا يُرِيدُ. وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَصْلُحَ الْخَبَرُ/17ظ/ عَلَى غَيرِهِ ادِّعَاءً، نَحْوُ: وَاهِبُ الْأُلُوفَ، أَيِ: السُّلْطَانُ، وَمِنْهَا: رِعَايَةُ السَّجَعِ وَالْقَافِيَةِ، وَمِنْهَا: ضِيقُ الْقَلْبِ، وَمِنْهَا: سَآمَةُ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْهَا: فَوْتُ الْفُرْصَةِ، كَمَا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْهَا: الاخْتِفَاءُ عَنِ الْحَاضِرِينَ، وَمِنْهَا: اتِّبَاعُ الاسْتِعْمَالِ [الوارد][10] عَلَى تَرْكِهِ، نَحْوُ: رَمْيَةٌ مِنْ غَيرِ رَامٍ[11]، أَيْ: هَذِهِ رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ، وَغَيرُ ذَلِكَ.

وَيُحْذَفُ وُجُوبًا، إِذَا قُطِعَ النَّعْتُ بِالرَّفْعِ؛ لِيُعْرَفَ الْمَنْعُوتُ بِدُونِهِ؛ لِقَصْدِ الْمَدْحِ، نَحْوُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ، أَيْ: هُوَ أَهْلُ الْحَمْدِ، أَوْ لِقَصْدِ ذَمٍّ، نَحْوُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوُّ اللَّهِ، أَيْ: هُوَ عَدُوُّ اللَّهِ، أَوْ لِتَرَحُّمٍ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِغُلَامِكَ الْمِسْكِينُ، أَيْ: هُوَ الْمِسْكِينُ. وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُهُ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً، فَقُطِعَ؛ لِقَصْدِ الْمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ، أَوِ التَّرَحُّمِ(12)، وَلَوْ أُظْهِرَ الْمُبْتَدَأُ، لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ.(13)

وَقَدْ يُحْذَفُ الْخَبَرُ أَيْضًا جَوَازًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْقَرِينَةِ مَا يَقُومُ مُقَامَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ، أَيْ: فَإِذَا السَّبُعُ وَاقِفٌ، وَالْقَرِينَةُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا يُسْتَعْمَلُ بَعْدَهَا إِلَّا جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ.

وَإِذَا وُجِدَ مَعَ الْقَرِينَةِ مَا يَجِبُ قِيَامُهُ مُقَامَ الْخَبَرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْخَبَرِ(14)، فَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ؛ وَذَلِكَ فِيمَا وَقَعَ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ لَوْلَا، نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا، حُذِفَ الْخَبَرُ وَهُوَ مَوْجُودٌ؛ لِسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ، وَلَا يَصْلُحُ لِلْخَبَرِ(15)؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ بِلَا عَائِدٍ، وَلَا يُمْكِنُ/18و/

---

[1] ()قد يطلق الظرف في كلام الأقدمين أحيانًا مرادًا منه الجار مع مجروره؛ لأن كلمة: (الظرف) عندهم قد تشمل (شبه الجملة) بنوعيه، فضلا عن جريه مجراه في جميع أحكامه، فتطلق عليه اصطلاحًا لا حقيقة. صرح بهذا الرضي في: شرحه: 275/1، وابن هشام في: المغني: 272، والسيوطي في: الهمع: 215/3-216.

[2] () الآية 8 من سورة الجمعة.

[3] () ينظر: معاني القرآن له أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215ه)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط1، 1411ه=1990م: 131/1.

[4] () ينظر: الكتاب: 138/1، وقد صرح بهما ابن الحاجب في: شرح الكافية: 374/2، معللا لرأييهما؛ بأن من أجازه نظر إلى أنَّ (إن) لا تغير المعنى الإخباري، بخلاف (ليت ولعل)، ومن منعه نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إن)، فكذلك ما يشبه الشرط. ثم قال: وكل من التعليلين مستقيم.

وتضاربت النصوص الواردة في هذه المسألة، فما عزي لسيبويه عزي للأخفش، وما عزي للأخفش عزي لسيبويه، ونصوص سيبويه في حواره مع الخليل الواردة في الكتاب تناقض ما ذكره مصنفنا، وتؤيد من قال بأن سيبويه قال بالجواز لا المنع، وممن نقل هذا ابن يعيش في: شرح المفصل: 250/1.

[5] () ... فلا يجوز أن نقول: ليت الذي يأتيني فله درهم، ولا لعل الذي في الدار فمكرم، كما في: شرح المفصل: 246/1 و نقل أبو حيان في: ارتشاف الضرب: 1145/3، والسيوطي في: الهمع: 61/2، جواز دخول الفاء مع (لعل) دون (ليت) إلحاقا لها بما لا يغير المعنى. والصحيح المنع.

[6] () فإن كان من أفعال القلوب والفعل فيه للتحقيق نحو: (علمت) فظاهر قول ابن السراج في: الأصول: 168/2، الجواز، فتقول: علمت الذي يأتيني فله درهم، وإن كان لا تحقيق فيه، نحو: (ظننت) فلا يجوز دخول الفاء، لا تقول: ظننت الذي يأتيني فله درهم. وأما الأفعال الناقصة كذلك باستثناء (كان) فإن كانت بلفظ الماضي، فلا يجوز، وإن كانت بلفظ المضارع؛ فظاهر قول ابن السراج الجواز، وينظر: ارتشاف الضرب: 1145/3 .

[7] () في الأصل: أفعال، والصواب ما أثبتناه.

[8] () في الأصل: القرينة، والصواب ما أثبتناه.

[9] () في الأصل: القائل، والصواب ما أثبتناه.

[10] () [...] زيادة يقتضيها السياق.

[11] () مثل يضرب للمخطيء يصيب أحيانا، وللمسيء يحسن أحيانا، أي: رمية مصيبة حصلت من رام مخطئ، ويروى: (رب رمية...) كما في: المستقصى في أمثال العرب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1407ه = 1987 م: 105/2، والشاهد فيه: حذف المسند إليه؛ اتباعا لما ورد في استعمالاتهم من ترك المسند إليه في مثل هذه المواضع .

[12] () ... أما غير هذه النعوت الثلاثة فيجوز فيهِ الحَذف وَالذكر، نحو: مررتُ بزيد الخياط، كما في: همع الهوامع: 40/2.

[13] () ... وذكر النحاة مواضع أخرى يحذف فيها المبتدأ وجوبا تركنا ذكرها في الهامش اختصارا، ينظر: همع الهوامع: 40/2.

[14] () في الأصل: الخبر، والصواب ما أثبتناه.

[15] ()في الأصل: الخبر، والصواب ما أثبتناه.

تَقْدِيرُهُ(1). وَمِنْهَا: كُلُّ مُبْتَدَإٍ يُقْسَمُ بِهِ وَخَبَرُهُ الْقَسَمُ، نَحْوُ: لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، أَيْ: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، حُذِفَ؛ لِدَلَالَةِ الْمُقْسَمِ بِهِ عَلَيْهِ، وَقَامَ الْجَوَابُ مُقَامَهُ، وَلَا يَصْلُحُ لِلْخَبَرِ(2)؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ بِلَا عَائِدٍ، وَلَا يُقَدَّرُ، وَمِنْهَا كُلُّ مُبْتَدَإٍ مَصْدَرٍ أَوْ بِمَعْنَاهُ مُضَافٍ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ وَبَعْدَهُ حَالٌ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا، نَحْوُ: ضَرْبُ زَيْدٍ قَائِمًا، أَيْ: ضَرْبُ زَيْدٍ حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، وَمِثَالُ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةً ... .(3)

أَيْ: أَوَّلُ أَكْوَانِهَا حَاصِلٌ، إِذَا كَانَتْ فُتَيَّةٌ، وَالْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَعْيِينِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (حَاصِلٌ)، هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ، وَالْقَائِمُ مُقَامَ الْخَبَرِ، هُوَ (قَائِمًا)، وَحُذِفَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الظَّرْفِ يُحْذَفُ كَثِيرًا، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

References:

1. Sipping the Strike Abu Hayyan Athir al-Din Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad and Ramadan Abdul Tawab, Al-Khanji Library - Cairo, 1st ed., 1418 AH = 1998 AD.
2. Principles of Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Siraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risalah Foundation - Beirut, 3rd ed., 1408 AH = 1988 AD.
3. Equity in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians: Abu al-Barakat al-Anbari, edited by: Sheikh Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Fikr - Damascus, (n.d.), (n.d.).
4. Equity in the issues of disagreement between the Basran and Kufian grammarians: Abu al-Barakat al-Anbari, edited by: Sheikh Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Fikr - Damascus, (n.d.), (n.d.).
5. Clarification of the Hidden in the Appendix to Kashf al-Zunun Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (d. 1399 AH), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut - Lebanon, (n.d.), (n.d.).
6. Definitions, al-Sharif al-Jurjani (d. 830 AH), edited by: Ibrahim al-Abyari, Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, 1st ed., 1405 AH = 1985 AD.
7. Refinement of the Language, Abu Mansur Muhammad bin Ahmad al-Azhari (d. 370 AH), edited and introduced by: Abdul Salam Harun, reviewed by Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian House for Authorship and Publishing - Cairo, (n.d.), 1384 AH = 1964 AD.
8. Explanation of the purposes and paths with the explanation of Ibn Malik's Alfiyyah: Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah al-Muradi (d. 749 AH), explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1428 AH = 2008 AD.
9. Explanation of Ibn Aqil Baha' al-Din Abdullah bin Aqil al-Aqili al-Masri al-Hamadani (d. 769 AH), investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Fikr - Damascus, 2nd edition, 1405 AH = 1985 AD.

[1]() ما ذهب إليه المصنف من حذف الخبر وجوبا بعد (لولا) هو مذهب البصريين. وذهب الكسائي نقلا عن المرادي في: الجنى الداني/601، إلى أن الاسم بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر، فيما ذهب الفراء نقلا عن الرضي في: شرح الكافية: 315/1، إلى أن (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها؛ لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 60/1-65، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 486/1-487، وهمع الهوامع: 41/2-43.

[2]() في الأصل: الخبر، والصواب ما أثبتناه.

[3]() صدر بيت من الكامل، لعمرو بن معد يكرب ، وهو له في: مجموع شعره: 154، وفي: الحماسة البصرية: 18/1، وتمامه:

.... تسعى بزينتها لكل جهول.

والبيت من شواهد الخليل في: الجمل: 151، والكتاب1/ 401، والمقتضب 3/ 251، المعجم المفصل في شواهد العربية الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1417 ه = 1996 م: 574/6. وفي البيت أربعة وجوه أخر، وعلى اعتبار تقديرات مختلفة: الأول: رفع الاسمين معا (أول، وفتية) على أن (الحرب) مبتدأ أول، و(أول) مبتدأ ثان، و(فتية) خبر للثاني، والجملة خبر للمبتدإ الأول. الثاني: نصبهما معا على أن الأول: ظرف، والثاني: خبر (تكون)، أو حال من اسم (كان)، والخبر (تسعى). والثالث: نصب الأول؛ لأنه ظرف، ورفع الثاني؛ لأنه خبر (الحرب). والرابع: رفع (أول) على أنه بدل من (الحرب) بدل اشمال، ورفع (فتية) على أنه خبر، تنظر: هذه الوجوه في: شرح أبيات سيبويه: 193/1-194 .

10. Explanation of al-Ashmouni on the Alfiyyah by Muhammad bin Ali al-Sabban, known as (Abu al-Irfan) (d. 1206 AH), Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyyah, Issa al-Babi al-Halabi and Partners Press - Egypt, (n.d.), (n.d.).
11. Explanation of Al-Kafiya by Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Astarabadi Al-Nahwi (d. 686 AH), edited by: Yahya Bashir Misri, Muhammad bin Saud Islamic University - Riyadh, 1st edition, 1417 AH = 1996 AD.
12. Explanation of Al-Mufassal by Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (d. 643 AH), introduced and annotated by: Dr. Emil Badi Yaqub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, 1st edition, 1422 AH = 2001 AD.
13. Al-Sahah, the Crown of Language and the Correct Arabic: Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (d. around 400 AH), edited by: Ahmed Abdul Ghafoor Attar (d. 1411 AH = 1991 AD), Dar Al-Ilm Lil-Malayin - Beirut, 4th edition, 1407 AH = 1987 AD.
14. Sahih Al-Bukhari Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, edited by: Dr. Mustafa Dib Al-Bugha, Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah - Beirut, 3rd edition, 1407 AH = 1987 AD.
15. Reasons for Grammar Abu Al-Hasan Muhammad bin Abdullah bin Abbas, known as (Ibn Al-Warraq) (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rashd Library - Riyadh / Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH = 1999 AD.
16. The book Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, known as (Sibawayh) (d. 180 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Harun (d. 1410 AH = 1990 AD), Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition, 1408 AH = 1988 AD.
17. Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid Al-Tanzil wa-Uyun Al-Aqawil fi Wajooh Al-Ta'wil: Abu Al-Qasim Al-Zamakhshari, edited by: Khalil Mamoun Sheha, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 3rd ed., 1430 AH = 2009 AD.
18. Al-Lubab fi 'Ilal Al-I'rab wa Al-Bina': Abu Al-Baqa Al-Akbari, edited by: Dr. Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar Al-Fikr Al-Mu'aser - Beirut, and Dar Al-Fikr - Damascus, 1st ed., 1416 AH = 1995 AD.
19. Majma' Al-Amthal, Al-Maydani (d. 518), edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, (n.d.), (n.d.).
20. Al-Mustaqsa fi Amthal Al-Arab Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad, Al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, 2nd ed., 1407 AH = 1987 AD.
21. The Meanings of the Qur'an: Abu al-Hasan Saeed bin Mas'adah al-Akhfash al-Awsat (d. 215 AH), edited by: Dr. Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library - Cairo, 1st ed., 1411 AH = 1990 AD.
22. Dictionary of Authors (Biographies of Authors of Arabic Books): Omar bin Rida Kahala al-Dimashqi (d. 1408 AH = 1988 AD), Al-Risalah Foundation - Beirut, 1st ed., 1414 AH = 1993 AD.
23. Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib: Ibn Hisham al-Ansari, edited by: Dr. Mazen Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr - Damascus, 6th ed., 1405 AH = 1985 AD.
24. Al-Muqtabas Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udaymah (d. 1404 AH = 1984 AD), Alam al-Kutub - Beirut, (n.d.), (n.d.).
25. Hadiyyat al-Arifin, the names of the authors and the works of the compilers: Ismail Pasha al-Baghdadi (d. 1339 AH), printed with care by the Agency of the Noble Knowledge in its printing press - Istanbul, reprinted by offset: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, (n.d.), 1951 AD.
26. Huma al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami': Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Abdul Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library - Egypt, (n.d.), (n.d.).